IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Rafidain Journal of Political Science
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online) ISSN: 3006-7812 (Print)
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Assist. Prof. Dr. Basil Muhsin Muhanna,
Faculty of Political Science, Kufa University, Iraq

Corresponding author E-mail:
basilm.alumeiri@uokufa.edu.iq

DOI: 10.33899/rjps.v2i3.61352

Keywords:
Foreign Policy,
International Uncertainty,
Complexity Approach,
State Behavior,
Contemporary International System

ARTICLE INFO

Article history:

Received:
February 5, 2026
Revised:
April 2, 2026
Accepted:
April 13, 2026
Available online:
June 1, 2026

Iraqi Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/533

Foreign Policy under Uncertainty: A Complexity Approach to Explaining State Behavior (Theoretical Study)

Abstract

This study focuses on analyzing state behavior in foreign policy within international environments characterized by high levels of uncertainty and structural complexity, by employing the complexity approach as an interpretive framework that goes beyond traditional linear models. The study proceeds from the assumption that contemporary international interactions operate through interconnected networks of actors and variables, where strategic outcomes emerge from nonlinear interactions and continuous feedback processes rather than from isolated, single decisions.

The study adopts a theoretical analytical approach supported by a critical review of recent literature on complexity theory and complex adaptive systems, applying their core concepts to patterns of state external behavior in evolving international contexts. The findings indicate that foreign policy outputs in complex environments are dynamic and adaptively phased, and that explanatory power increases when analytical models incorporate emergence, multi-level interaction, and sensitivity to small changes

The study concludes that the complexity approach provides a more suitable analytical framework for understanding contemporary international behavior and contributes to developing a flexible strategic conception of foreign policy decision-making based on adaptation and uncertainty management, rather than on assumptions of stability and linear predictability of outcomes

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

السياسة الخارجية في بيئات عدم اليقين: مقاربة التعقيد في تفسير سلوك الدول (دراسة نظرية)

أ. م. د باسل محسن مهنا
جامعة الكوفة– كلية العلوم السياسية
basilm.alumeiri@uokufa.edu.iq
ORCID ID: 0009-0007-2410-732X

الملخص

تركز هذه الدراسة على تحليل سلوك الدول في السياسة الخارجية ضمن بيئات دولية تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين والتعقيد البنيوي، من خلال توظيف مقاربة التعقيد بوصفها إطارا تفسيريا يتجاوز النماذج الخطية التقليدية، تنطلق الدراسة من افتراض أن التفاعلات الدولية المعاصرة تدار عبر شبكات مترابطة من الفاعلين والمتغيرات، اذ تتولد النتائج الاستراتيجية من عمليات تفاعل غير خطي وتغذية راجعة مستمرة، لا من قرارات منفردة معزولة.

تعتمد الدراسة مقاربة تحليلية نظرية مدعومة بقراءة نقدية للأدبيات الحديثة في نظرية التعقيد والأنظمة التكيفية، وتطبيق مفاهيمها على أنماط السلوك الخارجي للدول في البيئات المتغيرة، وتبين النتائج أن مخرجات السياسة الخارجية في السياقات المعقدة تتسم بالديناميكية والتكيف المرحلي، وأن القدرة التفسيرية ترتفع عند اعتماد نماذج تحليل تراعي ظواهر الانبثاق، وتعدد المستويات، وحساسية النظام للتغيرات الصغيرة.

وتخلص الدراسة إلى أن مقاربة التعقيد توفر إطارا تحليليا أكثر ملاءمة لفهم السلوك الدولي المعاصر، وتسهم في تطوير تصور استراتيجي مرن لصنع القرار الخارجي، قائم على التكيف وإدارة اللا يقين بدل افتراض الاستقرار وإمكانية التنبؤ الخطي بالنتائج.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، عدم اليقين الدولي، مقاربة التعقيد، سلوك الدول، النظام الدولي المعاصر

المقدمة

تتميز البيئة الدولية المعاصرة بدرجة متزايدة من السيولة البنيوية وتسارع التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية والاقتصادية، الأمر الذي جعل من عملية فهم سلوك الدول في سياستها الخارجية أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، فلم تعد التفاعلات الدولية تدار ضمن أنماط مستقرة أو توازنات جامدة، بل أصبحت تتشكل عبر شبكات متداخلة من الفاعلين والعمليات والتأثيرات المتبادلة، اذ تتقاطع العوامل المحلية والإقليمية والدولية في إنتاج نتائج يصعب ردها إلى سبب واحد أو مسار خطي مباشر، وقد أسهمت الأزمات المتلاحقة، والصدمات الاستراتيجية، والتغيرات السريعة في توزيع القوة، في إعادة تشكيل طبيعة البيئة التي تتحرك ضمنها السياسة الخارجية للدول.

في هذا السياق، برزت تحديات تفسيرية واضحة أمام المقاربات التقليدية في تحليل السياسة الخارجية، ولا سيما تلك التي تقوم على افتراضات العقلانية الخطية، واستقرار البنية، وإمكانية التنبؤ النسبي بمخرجات السلوك الدولي، إذ أظهرت الوقائع المعاصرة أن قرارات السياسة الخارجية كثيرا ما تنتج آثارا غير متوقعة، وأن التفاعلات المحدودة قد تقود إلى تحولات واسعة النطاق، بفعل الترابط الكثيف بين الوحدات الدولية، وتسارع تدفقات المعلومات، وتنامي دور الفاعلين من غير الدول، ونتيجة لذلك، اتجهت الأدبيات الحديثة إلى البحث عن أطر تفسيرية أكثر مرونة وقدرة على استيعاب الديناميات غير الخطية.

ضمن هذا الاتجاه، اكتسبت مقاربة التعقيد موقعا متقدما في عدد من الحقول العلمية، بوصفها إطارا يركز على خصائص النظم المفتوحة، والتفاعلات غير الخطية، وظواهر الانبثاق، وآليات التغذية الراجعة، والتكيف المستمر، وقد أتاح انتقال هذه المقاربة إلى حقل العلاقات الدولية مجالا لتطوير أدوات تحليلية تنظر إلى النظام الدولي بوصفه نظاما معقدا تكيفيا، يتسم بالحركية والتشابك

وتعدد مستويات التأثير، ومن ثم، لم يعد سلوك الدولة يفهم باعتباره استجابة مباشرة لمحفزات محددة، بل بوصفه ناتجا تراكميا لتفاعلات متعددة المستويات داخل بيئة ديناميكية.

لذا فإن تحليل السياسة الخارجية في ظل بيئات عدم اليقين يقتضي إعادة نظر مفاهيمية في طريقة قراءة السلوك الدولي، من خلال الانتقال من نماذج التفسير السببي البسيط إلى نماذج تفاعلية تراعي الترابط البنيوي، والتأثيرات المتبادلة، وحساسية النتائج للشروط الأولية، ويأتي توظيف مقاربة التعقيد في هذا الإطار بوصفه محاولة لتوسيع العدسة التحليلية، وإعادة بناء فهم أكثر تركيبا لسلوك الدول في النظام الدولي المعاصر، مما يعكس طبيعة المرحلة وما تتسم به من كثافة في المتغيرات وتسارع في التحولات.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تركيزها على تفسير سلوك الدول في السياسة الخارجية ضمن بيئات دولية تتسم بتصاعد عدم اليقين والتعقيد البنيوي، في وقت تتراجع فيه القدرة التفسيرية للنماذج الخطية التقليدية القائمة على السببية البسيطة وافتراض الاستقرار النسبي، ومن ثم فهي تعالج فجوة تفسيرية في حقل تحليل السياسة الخارجية، عبر توظيف مقاربة التعقيد والأنظمة التكيفية بوصفها إطارا مفاهيميا وتفسيريا أكثر ملاءمة لفهم التفاعلات الدولية غير الخطية والمتعددة المستويات.

وتبرز أهمية الدراسة علميا في إسهامها في تطوير الأدبيات النظرية في العلاقات الدولية من خلال دمج أدوات ومفاهيم نظرية التعقيد في تحليل السلوك الخارجي للدول، بما يوسع العدسة التحليلية ويدعم بناء نماذج تفسيرية أكثر تركيبا ودقة، كما تعزز فهم ظواهر الانبثاق، والتغذية الراجعة، والتكيف الديناميكي بوصفها عناصر مؤثرة في مخرجات القرار الخارجي.

أما عمليا، فتتمثل أهميتها في تقديم أساس تحليلي يساعد صناع القرار والمخططين الاستراتيجيين على تبني مقاربات أكثر مرونة في إدارة السياسة الخارجية، تقوم على التكيف، وبناء السيناريوهات، وإدارة المخاطر، بدل الاعتماد على التوقعات الخطية الجامدة، بما ينسجم مع طبيعة النظام الدولي المعاصر سريع التحول.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى بناء إطار تحليلي متقدم لتفسير سلوك الدول في السياسة الخارجية في ظل بيئات دولية تتسم بعدم اليقين والتعقيد، من خلال توظيف مقاربة التعقيد بوصفها مدخلًا نظريا وتفسيريا بديلا عن النماذج الخطية التقليدية، وينبثق عن هذا الهدف الرئيس عدد من الأهداف الفرعية:

1. توضيح الخصائص البنيوية لبيئات عدم اليقين في النظام الدولي المعاصر، وبيان أثرها في أنماط التفاعل وصنع القرار الخارجي.
2. تأصيل مفاهيم نظرية التعقيد والأنظمة التكيفية وبيان مرتكزاتها التحليلية، وإبراز قابليتها للتطبيق في حقل تحليل السياسة الخارجية.
3. تقييم حدود وقدرة المقاربات التقليدية في العلاقات الدولية على تفسير السلوك الخارجي للدول في البيئات المعقدة والمتغيرة.
4. تطوير إطار تفسيري قائم على التفاعلات غير الخطية، والتغذية الراجعة، والتكيف الديناميكي لقراءة سلوك الدول الخارجي.
5. بيان الدلالات الاستراتيجية لتوظيف مقاربة التعقيد في دعم بناء سياسات خارجية مرنة وتحسين جودة التقدير الاستراتيجي في ظروف اللايقين.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول قصور النماذج التفسيرية التقليدية في تحليل السياسة الخارجية عن تقديم تفسير دقيق ومتسق لسلوك الدول في بيئات دولية تتسم بارتفاع مستوى عدم اليقين والتعقيد وتعدد الفاعلين وتسارع التفاعلات، فالتغيرات البنيوية في النظام الدولي، وتشابك المستويات، وظهور أنماط تفاعل غير خطية، أفرزت سلوكا دوليا لا يمكن تفسيره على نحو كاف عبر الأطر الخطية القائمة على السببية البسيطة وافتراض الاستقرار النسبي.

ومن ثم تنطلق الإشكالية من التساؤل المركزي الآتي: إلى أي مدى يمكن لمقاربة التعقيد أن تشكل إطارا تفسيريا أكثر قدرة على تحليل وفهم سلوك الدول في السياسة الخارجية ضمن بيئات عدم اليقين في النظام الدولي المعاصر، مقارنة بالمقاربات التقليدية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية:

1. كيف تؤثر خصائص النظم المعقدة في أنماط صنع القرار في السياسة الخارجية؟
2. ما حدود النماذج الخطية في تفسير التفاعلات الدولية المعاصرة؟
3. ما القيمة التحليلية التي تضيفها مفاهيم التعقيد مثل اللاخطية والانبعاث والتكيف في تفسير السلوك الخارجي للدول؟
4. ما الانعكاسات الاستراتيجية لاعتماد مقاربة التعقيد في قراءة السلوك الدولي؟

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة الاتي: أن سلوك الدول في السياسة الخارجية ضمن بيئات عدم اليقين في النظام الدولي المعاصر لا يمكن تفسيره تفسيرا كافيا عبر النماذج الخطية التقليدية القائمة على السببية البسيطة، بل يصبح أكثر دقة وقابلية للفهم عند توظيف مقاربة التعقيد التي تنظر إلى النظام الدولي بوصفه نظاما معقدا تكيفيا تحكمه تفاعلات غير خطية وتغذية راجعة وأنماط انبثاق ديناميكية، إذ يفترض هذا المنظور أن مخرجات القرار الخارجي هي نتاج تفاعل شبكي متعدد المستويات بين الفاعلين والمتغيرات، لا مجرد استجابة مباشرة لمحفزات منفردة. أي ليس مجرد رد فعل بل عملية تكيفية مستمرة بما يفضي إلى قدرة تفسيرية أعلى ويدعم بناء تقدير استراتيجي أكثر مرونة ودقة في ظروف اللايقين.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة منهجا تحليليا نظريا، يهدف إلى فحص قدرة مقاربة التعقيد في تفسير سلوك الدول في السياسة الخارجية ضمن بيئات عدم اليقين، مقارنة بالنماذج التقليدية، وترتكز أساسًا على (المنهج الاستنباطي)، من خلال الانطلاق من إطار نظري مستمد من نظرية التعقيد والأنظمة التكيفية، وتوظيفه كعدسة تفسيرية لتحليل أنماط القرار والسلوك الخارجي في النظام الدولي المعاصر، مع مراجعة نقدية للأدبيات المتعلقة بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية ونظرية التعقيد، مع تحليل مقارن بين النماذج التقليدية ومقاربات التعقيد من حيث الافتراضات والقدرة التفسيرية، اذ ادى المنهج التحليلي الى تفكيك وإعادة تركيب مفاهيم عدم اليقين، واللاخطية، والانبعاث، والتكيف في إطار تفسيري شامل، لاستكمال البناء التفسيري لأنماط السلوك الخارجي المدروسة في الأدبيات التطبيقية وتحليل الأزمات، دون التقيد بدراسة حالة واحدة، بما يحافظ على الطابع النظري–التعميمي للدراسة.

هيكلية الدراسة: تضمنت الدراسة مقدمة توضح أهمية الدراسة وأهدافها ومنهجيتها، ويشتمل المبحث الأول على مطلبين: مفهوم عدم اليقين في البيئة الدولية وتحولات بنية النظام العالمي، ونظرية التعقيد والأنظمة التكيفية كمدخل تفسيري، ويعالج المبحث الثاني حدود التفسير في نظريات السياسة الخارجية التقليدية، ومقاربة التعقيد كبديل تحليلي لسلوك الدول، بينما يركز المبحث الثالث على أنماط السلوك الخارجي في البيئات المعقدة ودلالات التعقيد لصنع القرار والاستراتيجية، ويختتم البحث بخاتمة تحليلية واستنتاجات تلخص أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بفهم السلوك الدولي في بيئات عدم اليقين.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لعدم اليقين والتعقيد في تحليل السياسة الخارجية

يشهد النظام الدولي المعاصر تحولات عميقة ومتسارعة في بنيته وأنماط التفاعل بين وحداته، الأمر الذي جعل البيئة التي تتحرك فيها السياسة الخارجية للدول بيئة مشبعة بدرجات عالية من عدم اليقين والتعقيد، فلم تعد العلاقات الدولية محكومة بأنماط توازن مستقرة أو مسارات سببية خطية، بل أصبحت تتسم بتشابك المتغيرات، وتداخل المستويات، وتسارع التدفقات المعلوماتية والتكنولوجية، واتساع نطاق الفاعلين المؤثرين في تشكيل النتائج الدولية، وقد أفرز هذا الواقع تحديات نظرية واضحة أمام أدوات التحليل التقليدية، التي بنيت على افتراضات الاستقرار النسبي وإمكانية التنبؤ، وهو ما يستدعي إعادة بناء الأساس المفاهيمي والنظري لفهم سلوك الدول الخارجي.

ونجد ان مفهوم عدم اليقين برز بوصفه سمة بنيوية ملازمة للبيئة الدولية الراهنة وليس امرا طارئا، اذ تتزايد احتمالات المفاجآت الاستراتيجية، وتتقلص قدرة النماذج التنبؤية على الإحاطة بمسارات التفاعل الدولي، وبالتوازي مع ذلك، تطورت في الحقول العلمية مقاربات تفسيرية جديدة، في مقدمتها نظرية التعقيد والأنظمة التكيفية، التي تنظر إلى الظواهر الكبرى بوصفها ناتجة

عن تفاعلات ديناميكية غير خطية داخل نظم مفتوحة ومتغيرة، وقد أتاح انتقال هذه المقاربة إلى حقل العلاقات الدولية إمكانات تحليلية أوسع لفهم كيفية تشكل السلوك الدولي ونتائج السياسة الخارجية عبر أنماط التفاعل الشبكي والتكيف المستمر.

لذا سنتناول تأسيس الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، من خلال ضبط مفهوم عدم اليقين في البيئة الدولية وبيان مصادره وتحولاته البنيوية، ثم عرض المرتكزات الأساسية لمقاربة التعقيد والأنظمة التكيفية بوصفها مدخلا تفسيريا متقدما في تحليل سلوك الدول في السياسة الخارجية، تمهيدا للانتقال إلى اختبار قدرتها التفسيرية مقارنة بالمقاربات التقليدية في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول: مفهوم عدم اليقين في البيئة الدولية وتحولات بنية النظام العالمي

يشكل عدم اليقين أحد المفاهيم المركزية في تحليل البيئة الدولية المعاصرة، إذ لم تعد التفاعلات بين الدول تجري ضمن أنماط مستقرة أو مسارات قابلة للتوقع الخطي، بل ضمن فضاء ديناميكي متقلب تتداخل فيه المتغيرات البنيوية والإدراكية والتكنولوجية والمؤسسية، ويقصد بعدم اليقين هنا الحالة التي تتعذر فيها القدرة على التنبؤ الدقيق بنتائج السلوك الدولي بسبب نقص المعلومات، وتشابك العوامل، وعدم استقرار العلاقات السببية، وقد أظهرت أدبيات القرار أن افتراض القدرة الكاملة على الحساب العقلاني في بيئة مستقرة هو افتراض إجرائي أكثر منه واقعي، إذ بين "هربرت سايمون" أن صناع القرار يعملون في ظل "عقلانية محدودة" ناتجة عن قيود معرفية وتنظيمية، ما يجعل قراراتهم تتم في ظروف عدم يقين معرفي وبنيوي، ويقود إلى اختيار حلول مرضية وليست مثالية (Simon, 1955, pp. 99–104; 114–118).

وفي هذا السياق، يتضح أن نموذج الفاعل العقلاني الخطي يفترض ضمنا درجة من اليقين النسبي في البيئة الاستراتيجية، اذ يمكن ترتيب البدائل وتقدير النتائج، غير أن الدراسات التطبيقية في تحليل الأزمات كشفت أن القرار الخارجي يتخذ غالبا في ظروف غموض وتعدد مسارات، وهو ما أبرزته دراسة "غراهام أليسون" حول أزمة الصواريخ الكوبية، حيث أظهر أن السلوك الخارجي هو نتاج تفاعل نماذج تنظيمية وبيروقراطية متعددة، وليس نتيجة حساب خطي موحد، بما يعكس تعددية مصادر عدم اليقين داخل بنية الدولة نفسها (Allison, 1969, pp. 690–694).

وفي سياق تطور مصادر عدم اليقين في البيئة الدولية المعاصرة، لم يعد هذا الغموض مقتصرا على التفاعلات السياسية أو البيروقراطية داخل الدولة، بل تعمق بفعل التحولات التكنولوجية، ولا سيما تصاعد دور الذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني في تشكيل بيئة القرار الخارجي، فقد أظهرت الخبرة التطبيقية في حالات مثل التدخلات السيبرانية في الانتخابات الأمريكية عام 2016 أن التفاعلات الرقمية غير المرئية، وسرعة انتشار المعلومات المضللة، وتعدد الفاعلين غير الحكوميين، تخلق أنماطا جديدة من عدم اليقين يصعب ضبطها أو التنبؤ بها ضمن نماذج التحليل التقليدية، إذ لا تكون مصادر التهديد واضحة، ولا يمكن تتبع مسارات التأثير بدقة، (Nye, Jr, 2017, pp. 47–49). كما أن الاعتماد المتزايد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات واتخاذ القرار يعزز من كفاءة المعالجة من جهة، لكنه يضيف في الوقت ذاته طبقة جديدة من اللا يقين الخوارزمي المرتبط بغموض عمل الخوارزميات، واحتمالات التحيز، وصعوبة تفسير المخرجات، وهو ما يجعل القرار الخارجي نتاج لتفاعل معقد بين العنصر البشري والأنظمة الذكية ضمن بيئة سيبرانية عالية الترابط وسريعة التغير (Horowitz, 2018, pp. 41–43).

وعلى المستوى البنيوي، ارتبط مفهوم عدم اليقين أيضا بتحولات بنية النظام الدولي، فالواقعية البنيوية، رغم تركيزها على الفوضوية وتوزيع القوة، تفترض قدرا من الانتظام البنيوي الذي يسمح بفهم القيود العامة على السلوك، إلا أن هذا الافتراض يواجه تحديا في ظل التحولات المتسارعة في توزيع القوة وتعدد أنماط التفاعل، حيث أقر "كينيث والتز" بأن النظرية البنيوية تفسر القيود العامة ولا تفسر القرارات التفصيلية، وهو ما يفتح مجالا واسعا لعدم اليقين في تفسير السلوك الخارجي الفعلي (Waltz, 1988, pp. 616–620). كما أشار "ليغرو وموراڤسِك" إلى أن اتساع الواقعية تفسيريا يقلل من دقتها الاختبارية، ما يعكس صعوبة ضبط السلوك الدولي ضمن نماذج بنيوية ثابتة في بيئة متغيرة (Legro & Moravcsik, 1999, pp. 12–15).

ومن جهة أخرى، سعت المقاربات الليبرالية والمؤسسية إلى تقليل عدم اليقين عبر دور القواعد والمؤسسات والاعتماد المتبادل، غير أن فاعلية هذه الأدوات تبقى مشروطة بدرجة الاستقرار النظامي (Keohane & Martin, 1995, pp. 41–45). ففي البيئات الدولية شديدة الاضطراب، تتراجع القدرة التنظيمية للمؤسسات، وتزداد فجوات التوقع، ما يعيد إنتاج عدم اليقين على مستوى السلوك الدولي، وهو ما تعترف به الأدبيات المؤسسية نفسها عند حديثها عن شروط فاعلية المؤسسات وحدودها (Moravcsik, 1997, pp. 518–520).

وترتبط حالة عدم اليقين المعاصر كذلك بما يمكن تسميته "السيولة البنيوية للنظام العالمي"، حيث لم يعد النظام يتسم بأنماط استقرار طويلة المدى، بل بحالة من الاضطراب والتغير المتواصل في الفاعلين والأدوار ومستويات التأثير، وقد وصف "جيمس روزناو" هذا الوضع بـ "الاضطراب(Turbulence) "، اذ تتكاثر مصادر التأثير وتتداخل المستويات المحلية والعالمية، بما يقلل من قابلية الضبط والتنبؤ ويزيد من تعقيد البيئة الدولية (Rosenau, 1990, pp. 412–414).

وينعكس ذلك مباشرة على القدرة التنبؤية للنماذج التحليلية، إذ تظهر دراسات الحكم السياسي والتنبؤ أن البيئات المركبة تنتج نتائج غير متناسبة مع المدخلات، بسبب التفاعلات غير الخطية والتغذية الراجعة، وقد بين "تتلوك" أن الخبراء أنفسهم يواجهون حدودا بنيوية ومعرفية في التنبؤ بالسلوك السياسي في البيئات المعقدة، ما يعكس عمق عدم اليقين الملازم للتحليل الدولي (Tetlock, 1994, pp. 381–383).

لذا تكشف دراسات التعقيد أن الأزمات الدولية لا تنتج عن أسباب مفردة، بل عن تراكب تفاعلات متعددة تؤدي إلى نتائج منبثقة وغير متوقعة، وهو ما يتعارض مع نماذج السببية البسيطة، وقد أوضح "روبرت جيرفيس" أن النظم السياسية والاجتماعية تتسم بخصائص تعقيدية تجعل النتائج وليدة تفاعلات شبكية غير خطية (Jervis, 1997, pp. 569–571). بينما أبرز "سيدرمان" دور الانبثاق واللاخطية في السلوك الدولي، وهو ما يضع مفهوم عدم اليقين في صميم فهم تحولات بنية النظام العالمي المعاصر (Cederman, 1997, pp. 141–143).

المطلب الثاني: نظرية التعقيد كمدخل تفسيري في العلاقات الدولية

تعود نشأة نظرية التعقيد إلى تطورات علمية متعددة التخصصات شهدها النصف الثاني من القرن العشرين، اذ تلاقت بحوث الفيزياء غير الخطية، وعلوم الأحياء، وعلوم الحاسوب، ونظرية النظم، لتفسير سلوك الظواهر التي تتكون من عدد كبير من الوحدات المتفاعلة بصورة ديناميكية، وقد تبلور هذا الاتجاه بشكل مؤسسي في أبحاث معهد "سانتافي Santa Fe Institute" في الولايات المتحدة الامريكية (المركز الذي يختص بدراسة النظم المعقدة والتعقيد العلمي)، التي ركزت على دراسة الأنظمة التي لا تخضع للتوازن البسيط ولا يمكن اختزالها إلى مجموع أجزائها، وبينت هذه الأدبيات أن كثيرا من الظواهر الطبيعية والاجتماعية تتسم بأنماط تنظيم ذاتي وتطور تراكمي ناتج عن التفاعل، لا عن التصميم المركزي، وهو ما مهد لانتقال مقاربة التعقيد إلى العلوم الاجتماعية والسياسية بوصفها إطارا تفسيريا للأنظمة المفتوحة عالية الترابط (Waldrop, 1992, pp. 11–13).

ترتكز نظرية التعقيد على مجموعة من الخصائص البنيوية التي تميز النظم المعقدة عن النظم الخطية البسيطة، في مقدمتها اللاخطية (Nonlinearity)، اذ لا تكون العلاقة بين السبب والنتيجة تناسبية، وقد تؤدي مدخلات محدودة إلى مخرجات واسعة التأثير نتيجة التفاعلات المتراكمة، كما تتسم هذه النظم بظاهرة الانبثاق(Emergence) ، أي ظهور خصائص كلية جديدة على مستوى النظام لا يمكن تفسيرها مباشرة من خصائص الوحدات المفردة، فضلا عن ذلك، تؤدي التغذية الراجعة Feedback) (Loopsدورا مركزيا، إذ تؤدي حلقات التأثير المتبادل إلى تضخيم أو كبح السلوك، بما ينتج مسارات تطورية غير مستقرة، وقد أوضح "جيرفيس" أن هذه الخصائص تجعل الأنظمة السياسية والاجتماعية عرضة للنتائج غير المقصودة والتحولات المفاجئة، ما يحد من صلاحية النماذج السببية البسيطة في تفسيرها (Jervis, 1997, pp. 573–575).

وفي سياق تطوير هذا الاتجاه، برز مفهوم الأنظمة التكيفية المعقدة (Complex Adaptive Systems) بوصفه نموذجا يفسر كيفية تطور سلوك الوحدات داخل النظام عبر التعلم والتجربة والتكيف، فالفاعلون في هذه الأنظمة لا يتصرفون وفق قواعد ثابتة، بل يعدلون استجاباتهم تبعاً إلى التغذية الراجعة والتجربة السابقة وتوقعات البيئة، وقد بين "جون هولاند" أن التكيف، والانتقاء، والتجريب، وإعادة التركيب تمثل آليات أساسية في تطور الأنظمة المعقدة، وأن الأنماط الكلية تنشأ من التفاعل المحلي بين الوحدات دون حاجة إلى توجيه مركزي صارم، ويتيح هذا المنظور فهم سلوك الدول والمؤسسات الدولية بوصفه عملية تعلم وتكيّف مستمر، لا مجرد تنفيذ لخطة عقلانية ثابتة (Holland, 1995, pp. 7–9).

ومع ذلك فإن التكيف في سياق العلاقات الدولية لا يمكن اختزاله في كونه استجابة تقنية محضة لآليات التغذية الراجعة أو نتاجا للتعلم التجريبي فقط بل يتشكل أيضا ضمن محددات أعمق تتعلق بتوازنات القوة والبنى الأيديولوجية الحاكمة لسلوك الفاعلين الدوليين، إذ تعمل هذه العوامل على توجيه مسارات التكيف وتقييد نطاقه، بحيث لا تكون جميع الاستجابات الممكنة متاحة أو مقبولة سياسياً، فالدول لا تتكيف فقط وفق ما تتيحه البيئة من إشارات، بل ضمن ما تفرضه اعتبارات الهوية والمصالح الاستراتيجية والصراعات الأيديولوجية، الأمر الذي يجعل التكيف عملية انتقائية ومؤطرة بنيوياً وليست حيادية أو مفتوحة بالكامل، وقد أشار (ألكسندر وندت) إلى أن بنية النظام الدولي لا تتحدد فقط بتوزيع القوة المادية، بل أيضا بالأفكار المشتركة والهويات التي تشكل إدراك الدول لذاتها وللآخرين، وهو ما ينعكس مباشرة على أنماط استجابتها وتكيفها في البيئة الدولية (Wendt, 1999, pp. 92–94).

وعند إسقاط هذا الإطار على العلاقات الدولية، يظهر النظام الدولي بوصفه شبكة متعددة العقد من الدول والفاعلين غير الحكوميين والمؤسسات والأسواق وشبكات المعلومات، اذ تنتج النتائج من ديناميات التفاعل الشبكي لا من قرارات منفردة، وقد أظهر "سيدرمان" أن الفاعلين الدوليين يمكن تحليلهم كوحدات في نظام معقد تتولد فيه أنماط الصراع والتعاون من خلال التفاعل التراكمي، وأن النمذجة المعتمدة على التعقيد قادرة على تفسير تشكل البنى الدولية والتحولات المفاجئة بصورة أفضل من النماذج التوازنية، كما يشير هذا المنظور إلى أن الترابط الشبكي يزيد من قابلية انتقال الأثر (Diffusion) ويضخم تأثير الصدمات، وهو ما يفسر سرعة انتشار الأزمات والتحولات في البيئة الدولية المعاصر (Cederman, 1997, pp. 147–149).

أما من حيث الموقع النظري، فإن مقاربة التعقيد لا تعد نظرية منافسة بالمعنى الضيق لنظريات العلاقات الدولية الكبرى، بل إطارا فوق–نظري (Meta–theoretical Framework) يعيد تفسير السلوك الدولي ضمن منظور ديناميكي تفاعلي، فهي تكمل الواقعية والليبرالية والبنائية عبر إدخال مفاهيم اللاخطية والتكيف والانبثاق، وتنتقد افتراضات التوازن والثبات والسببية المباشرة التي تقوم عليها كثير من النماذج التقليدية، وقد اعتبر "كافالسكي" أن نظرية العلاقات الدولية المعقدة تمثل اتجاها ناشئا يسعى إلى تجاوز النماذج الاختزالية، عبر دمج تحليل الشبكات والنمذجة الديناميكية في دراسة السياسة العالمية (Kavalski, 2007, pp. 435–437).

وبذلك، توفر نظرية التعقيد والأنظمة التكيفية إطارا تفسيريا متقدما يتلاءم مع خصائص البيئة الدولية الراهنة، اذ التفاعل الكثيف، والتغير غير الخطي، وتعدد الفاعلين، وارتفاع مستويات عدم اليقين، الأمر الذي يجعلها مدخلا مناسبا لتطوير تحليل السياسة الخارجية وسلوك الدول في النظام الدولي المعاصر.

المبحث الثاني: قصور النماذج التقليدية في تفسير سلوك الدول مقابل مقاربة التعقيد

شهدت أدبيات تحليل السياسة الخارجية تطورا واسعا عبر نماذج تفسيرية تقليدية ارتكزت على افتراضات العقلانية الخطية، والثبات البنيوي، والسببية المباشرة، سواء في إطار النموذج العقلاني لصنع القرار أو ضمن مقاربات الواقعية والليبرالية، وقد وفرت هذه النماذج أدوات تفسير مهمة في بيئات دولية اتسمت بدرجة نسبية من الانتظام والاستقرار، غير أن التحولات

المتسارعة في بنية النظام الدولي، وتزايد كثافة التفاعلات، وتعدد الفاعلين، وارتفاع مستويات عدم اليقين، كشفت حدود القدرة التفسيرية والتنبؤية لهذه المقاربات عند التعامل مع البيئات المركبة والأزمات المتداخلة.

في هذا السياق، برزت مقاربة التعقيد بوصفها إطارا تحليليا بديلا يعيد تفسير السلوك الدولي من منظور تفاعلي ديناميكي، يركز على اللاخطية، والتكيف، والتغذية الراجعة، والانبثاق، بدل افتراض المسارات السببية البسيطة. وعليه، يعالج هذا المبحث نقديا حدود النماذج التقليدية في تفسير سلوك الدول، ثم ينتقل إلى بيان الكيفية التي تقدم بها مقاربة التعقيد بديلا تحليليا أكثر ملاءمة لفهم أنماط السلوك الخارجي في البيئة الدولية المعاصرة.

المطلب الأول: حدود التفسير في نظريات السياسة الخارجية التقليدية

اعتمدت نظريات السياسة الخارجية التقليدية على مجموعة من النماذج التفسيرية التي انطلقت من افتراضات العقلانية، والثبات النسبي في بنية النظام الدولي، وإمكانية ضبط العلاقة بين الأسباب والنتائج عبر نماذج سببية مباشرة، وقد أسهمت هذه النماذج في بناء أطر تحليلية مؤثرة، غير أن قدرتها التفسيرية تواجه حدودا واضحة عند التعامل مع البيئات الدولية المركبة والمتغيرة، وتظهر هذه الحدود بوضوح في نموذج الفاعل العقلاني الخطي، وفي المقاربات الواقعية والليبرالية، وكذلك في افتراضات الاستقرار البنيوي والقدرة التنبؤية والسببية البسيطة.

اذ يقوم النموذج العقلاني الخطي في صنع القرار على افتراض أن الدولة فاعل موحد يحدد أهدافه بوضوح، ويرتب البدائل، ويقارن التكاليف والمنافع، ثم يختار الخيار الأمثل، غير أن هذا النموذج يفترض ضمنا بيئة معلوماتية مستقرة نسبيا وقدرة عالية على المعالجة الإدراكية والتنظيمية، وقد أظهرت دراسات صنع القرار أن السلوك الفعلي يتم في ظل عقلانية محدودة وقيود معرفية ومؤسسية، ما يجعل القرارات أقرب إلى الحلول المرضية منها إلى الاختيارات المثلى، كما بينت تحليلات الأزمات أن القرار الخارجي ينتج غالبا عن تفاعل وحدات تنظيمية وبيروقراطية متعددة، وليس عن حساب خطي موحد، الأمر الذي يقلل من صلاحية النموذج العقلاني الصارم في تفسير السلوك الخارجي المعقد (Allison, 1969, pp. 690–692).

أما الواقعية والليبرالية، وهما من أبرز المقاربات في تفسير السلوك الخارجي، فقد قدمتا أطرا تفسيرية مهمة، لكنهما تنطويان على حدود تفسيرية في البيئات عالية التعقيد، فالواقعية، خاصة في صيغتها البنيوية، تميل إلى اختزال السلوك الخارجي في متغيرات توزيع القوة وبنية الفوضى الدولية، وتفترض أن الدول تستجيب لضغوط البنية بصورة عقلانية متمحورة حول الأمن والبقاء، غير أن هذا التركيز البنيوي لا يفسر بصورة كافية التباين السلوكي بين دول متشابهة بنيويا، ولا يستوعب أثر العوامل الإدراكية والتنظيمية الداخلية (Moravcsik, 1997, pp. 520–523). في المقابل، تركز الليبرالية على المؤسسات والاعتماد المتبادل والعوامل الداخلية، لكنها تفترض درجة من الانتظام المؤسسي وقابلية التوقع، وهي افتراضات تضعف في حالات الانهيار المؤسسي أو الأزمات المركبة، حيث تتراجع القدرة التنظيمية للقواعد والمؤسسات (Keohane & Martin, 1995, pp. 43–45).

وتبرز كذلك إشكالية الثبات البنيوي مقابل السيولة الدولية بوصفها أحد أهم حدود النماذج التقليدية، إذ تفترض كثير من النظريات درجة من الاستقرار النسبي في بنية النظام الدولي تسمح ببناء نماذج تفسيرية عامة، غير أن البيئة الدولية المعاصرة تتسم بسيولة متزايدة في توزيع القوة، وتعدد مراكز التأثير، وتداخل المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، ما يجعل البنية نفسها في حالة حركة مستمرة، هذا التباين بين افتراض الثبات النظري وواقع الحركية البنيوية يضعف القدرة التفسيرية للنماذج الجامدة ويحد من صلاحيتها التعميمية (Rosenau, 1990, pp. 412–414).

ويرتبط بذلك ضعف القدرة التنبؤية في البيئات المركبة، اذ تعتمد النماذج التقليدية على علاقات سببية مستقرة نسبيا، بينما تظهر البيئات الدولية المعقدة تفاعلات غير خطية تؤدي إلى نتائج غير متناسبة مع المدخلات، فالأزمات الدولية، والتصعيدات

المفاجئة، والتحولات السريعة في أنماط التحالف والسلوك، تكشف محدودية أدوات التنبؤ القائمة على الاستقراء الخطي أو إسقاط الاتجاهات السابقة، وكلما ازدادت كثافة التفاعل وتشابك المتغيرات، تراجعت موثوقية التنبؤات المبنية على نماذج مبسطة (Tetlock, 1994, pp. 381–383).

لذا تعاني النماذج التقليدية من إشكالية السببية البسيطة في تحليل الأزمات، إذ تميل إلى ربط النتائج بأسباب مباشرة ومحددة، في حين تكشف الخبرة التطبيقية أن الأزمات غالبا ما تنشأ من تراكب عوامل متعددة وتفاعلات متسلسلة وتغذية راجعة متبادلة، فالنتائج في النظم السياسية المعقدة تكون في كثير من الأحيان منبثقة من التفاعل، لا ناتجة عن متغير مستقل واحد، وهذا ما يجعل التحليل القائم على السببية الخطية غير كافٍ لتفسير ديناميات التصعيد، وانتقال الأثر، والنتائج غير المقصودة في السلوك الدولي (Cederman, 1997, pp. 146–147).

وعليه، فإن حدود التفسير في نظريات السياسة الخارجية التقليدية لا تعني انعدام قيمتها التحليلية، بل تشير إلى أن نطاق صلاحيتها يتقلص كلما ارتفعت درجة التعقيد وعدم اليقين في البيئة الدولية، وهو ما يفتح المجال أمام مداخل تحليلية بديلة أكثر قدرة على استيعاب التفاعل واللا خطية والتكيف، كما هو الحال في مقاربة التعقيد.

المطلب الثاني: مقاربة التعقيد كبديل تحليلي لسلوك الدول

تقدم مقاربة التعقيد إطارا تحليليا بديلا لتفسير سلوك الدول في البيئة الدولية المعاصرة، يقوم على النظر إلى النظام الدولي بوصفه نظاما تفاعليا مفتوحا عالي الترابط، تتشكل مخرجاته من تفاعل وحدات متعددة لا من توجيه مركزي أو سببية خطية مباشرة، ووفق هذا المنظور، لا يفهم السلوك الدولي بوصفه نتيجة قرار منفرد لدولة بوصفها فاعلا موحدا، بل بوصفه ناتج شبكة تفاعلات بين دول ومؤسسات وفاعلين غير حكوميين وبنى معلوماتية واقتصادية متداخلة، وقد أكد "جيرفيس" أن الأنظمة السياسية المعقدة تظهر خصائص تفاعلية تجعل النتائج وليدة الترابطات المتبادلة أكثر من كونها انعكاسا لقرار مركزي منفصل، ما يستلزم نماذج تحليل تتبع أنماط التفاعل لا مجرد خصائص الوحدات (Jervis, 1997, pp. 569–572).

وفي هذا الإطار، تبرز "اللاخطية" كخاصية مركزية في تفسير القرار الخارجي، اذ لا تكون العلاقة بين المدخلات والنتائج تناسبية، وقد تقود محفزات محدودة أو قرارات جزئية إلى تداعيات استراتيجية واسعة بسبب تأثيرات التضخيم والتفاعل المتسلسل، وتشير أدبيات التعقيد إلى أن الأنظمة عالية الترابط حساسة للشروط الابتدائية، وأن مساراتها تتشكل عبر تفاعلات تراكمية يصعب ضبطها عبر نماذج خطية، وقد أوضح "والدروب" أن النظم المعقدة تتسم بديناميات تجعل التنبؤ بعيد المدى محدود الموثوقية بسبب الطبيعة غير الخطية للتفاعل (Waldrop, 1992, pp. 148–149).

كما تركز مقاربة التعقيد على "ديناميات التكيف الاستراتيجي"، إذ ينظر إلى الدول بوصفها وحدات متعلمة تعدل سلوكها استجابة للتغيرات في البيئة وردود أفعال الفاعلين الآخرين، ويستند هذا التصور إلى مفهوم الأنظمة التكيفية المعقدة، اذ يحدث التعلم عبر التجربة والتغذية الراجعة وإعادة الضبط المستمر للاستراتيجيات، وقد بين "هولاند" أن التكيف والتجريب وإعادة التركيب تمثل آليات أساسية في تطور السلوك داخل الأنظمة المعقدة، وهو ما ينسحب على سلوك الدول في إدارة الأزمات وبناء الاستراتيجيات (Holland, 1995, pp. 45–46).

وتؤدي "التغذية الراجعة والتعلم المؤسسي" دورا محوريا في هذا الإطار، إذ لا تفهم القرارات بوصفها أحداثا منفصلة، بل حلقات ضمن سلسلة تفاعلية تتأثر بنتائج سابقة وتنتج بدورها آثارا لاحقة، فالتغذية الراجعة الإيجابية قد تضخم مسارات التصعيد، في حين قد تسهم التغذية الراجعة السلبية في الضبط وإعادة التوازن. ويشير "جيرفيس" الى أن تجاهل حلقات التغذية الراجعة يقود إلى أخطاء تحليلية في فهم الأزمات الدولية، لأن السلوك اللاحق يتشكل استجابة لتأثيرات متبادلة لا لاتجاه سببي واحد (Jervis, 1997, pp. 582–583).

ومن النتائج المهمة لاعتماد هذا المنظور التمييز بين "القرارات الناشئة" و"القرارات المخططة مسبقا"، ففي الأنظمة المعقدة، لا تكون كل النتائج ثمرة تصميم استراتيجي مركزي، بل قد تنشأ أنماط سلوك وسياسات فعلية من تفاعل وحدات متعددة وعمليات تكيف تدريجية، وقد أظهر "سيدرمان" أن أنماط الفعل في السياسة العالمية يمكن أن تكون منبثقة من التفاعل الشبكي، بحيث تتشكل البنى والنتائج من أسفل إلى أعلى، لا عبر تخطيط هرمي صارم (Cederman, 1997, pp. 141–143). ويعني ذلك أن تحليل السياسة الخارجية يحتاج إلى تتبع العمليات التفاعلية المتراكمة، لا الاكتفاء بتحليل نوايا صانع القرار المعلنة.

وعلى هذا الأساس، توفّر مقاربة التعقيد بديلاً تحليلياً أكثر ملاءمة لتفسير سلوك الدول في بيئات تتسم بالترابط الكثيف، واللا يقين، والتغير غير الخطي، إذ تنقل التحليل من نموذج القرار الخطي إلى نموذج التفاعل التكيفي، ومن السببية البسيطة إلى الديناميات الشبكية، وهو ما يعزز القدرة التفسيرية لتحليل السلوك الدولي المعاصر (Kavalski, 2007, pp. 436–437).

المبحث الثالث: تطبيقات مقاربة التعقيد على سلوك السياسة الخارجية المعاصرة

بعد تأسيس الإطار المفاهيمي للتعقيد وبيان حدود النماذج التفسيرية التقليدية، تبرز الحاجة إلى نقل التحليل من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي، عبر اختبار قدرة مقاربة التعقيد على تفسير أنماط السلوك الخارجي الفعلي للدول في البيئات الدولية المعاصرة، فالقيمة التفسيرية لأي إطار نظري لا تكتمل إلا بقدرته على قراءة الوقائع السلوكية، وتفسير الاستجابات الاستراتيجية، وأنماط إدارة الأزمات، وآليات التكيف في سياقات عالية الترابط وعدم اليقين، ومن هذا المنطلق، يعالج هذا المبحث التطبيقات التحليلية لمقاربة التعقيد في فهم السلوك الخارجي، وانعكاساتها على أنماط الاستراتيجية وصنع القرار

المطلب الاول: أنماط السلوك الخارجي في البيئات الدولية المعقدة

تظهر البيئات الدولية المعقدة أنماطا من السلوك الخارجي تختلف نوعيا عن تلك التي تفترضها النماذج الخطية التقليدية، إذ لا تعود السياسة الخارجية استجابة مباشرة لمحفزات منفردة، بل تصبح نتاج تفاعل متعدد المستويات بين ضغوط بنيوية، وإدراكات قيادية، وديناميات مؤسسية، وتأثيرات شبكية عابرة للحدود، وتشير أدبيات التعقيد إلى أن السلوك في الأنظمة عالية الترابط يتسم بالحساسية للتفاعل المتبادل، ما يجعل النتائج الاستراتيجية غالبا غير متناسبة مع حجم المدخلات، ويؤدي إلى مسارات سلوكية متغيرة (Jervis, 1997, pp. 569–572).

ومن أبرز سمات هذا السلوك "الاستجابات التكيفية للأزمات المركبة"، اذ تميل الدول في البيئات المعقدة إلى تعديل سياساتها تدريجيا وفق تطور التفاعل، بدل الالتزام بخطط جامدة مسبقة، فالأزمات المتداخلة — الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية — تفرض على صانع القرار إعادة تقييم مستمرة للخيارات، وتدفع نحو استراتيجيات تجريبية متدرجة، ويعكس ذلك منطق الأنظمة التكيفية المعقدة، اذ يجري التعلم عبر التغذية الراجعة والتجربة، لا عبر التصميم الكامل المسبق (Holland, 1995, pp. 50–52). ويتجلى هذا النمط بوضوح في الاستجابة الدولية لجائحة كوفيد–19، إذ لم تتبع الدول استراتيجيات ثابتة أو موحدة، بل تبنت سياسات متغيرة وتكيفية تبعاً لتطورات الأزمة، حيث جرى تعديل القيود الصحية، وسياسات السفر، والتعاون الدولي بشكل مستمر استجابة للتغذية الراجعة من الواقع الوبائي والاقتصادي، وقد أظهرت هذه الأزمة أن صناع القرار يعملون ضمن بيئة عالية اللا يقين تتداخل فيها الأبعاد الصحية والاقتصادية والسياسية، ما يعزز منطق التكيف المرحلي بدل التخطيط الخطي (Boin, Lodge, & Luesink, 2020, pp. 964–966).

كما يبرز ضمن هذا الإطار، انتقال واضح من منطق السيطرة الكاملة إلى منطق إدارة المخاطر وعدم اليقين، إذ تعترف الدول ضمنيا بحدود قدرتها على التحكم في مسارات التفاعل الدولي، وبدل السعي إلى ضبط النتائج، تتجه إلى بناء قدرات امتصاص الصدمات والمرونة الاستراتيجية، وقد بينت دراسات التعقيد أن الأنظمة المترابطة لا يمكن التحكم بها تحكما خطيا، بل تدار عبر التكيف وتقليل الهشاشة (Waldrop, 1992, pp. 161–162).

وتتجلى أيضا أولوية الاستراتيجيات المرنة مقابل الاستراتيجيات الصلبة، حيث تميل الدول في البيئات المعقدة إلى اعتماد سياسات قابلة للتعديل، متعددة المسارات، وتراكمية التنفيذ، فالاستراتيجية هنا لا تفهم كخطة ثابتة، بل كإطار توجيهي قابل لإعادة الضبط وفق تطور التفاعل، وهذا يتفق مع تصور السلوك المنبثق في الأنظمة المعقدة، اذ تتشكل النتائج عبر المسار (path-dependent dynamics) لا عبر التصميم المسبق الكامل (Cederman, 1997, pp. 144-146).

كما يظهر أثر التعقيد في سلوك القوى الكبرى في البيئات متعددة الأقطاب المرنة، اذ لا تنتج أنماط توازن مستقرة، بل ترتيبات متغيرة وتحالفات ظرفية وشبكات تأثير متقاطعة، فالتعددية القطبية المعاصرة لا تعمل وفق توازن ميكانيكي، بل وفق ديناميات تفاعل شبكي تزيد من احتمالات التحول المفاجئ وإعادة التموضع الاستراتيجي (Kavalski, 2007, pp. 435-437).

لذا يتعزز في البيئات المعقدة التفاعل بين الدولة والفاعلين غير الحكوميين، اذ لم يعد السلوك الخارجي حكرا على القنوات الدبلوماسية الرسمية، بل تشارك في تشكيله شركات عابرة للحدود، وشبكات رقمية، ومنظمات غير حكومية، وفاعلون دون الدولة، ويؤدي هذا التشابك إلى زيادة كثافة التفاعل وتعقيد مسارات التأثير، بما يجعل السلوك الخارجي ناتج شبكة علاقات لا قرار مركزي منفرد (Jervis, 1997, pp. 580-581). ويظهر أثر التفاعل الشبكي أيضا في حالة الصراع الروسي- الأوكراني، اذ لم يعد السلوك الخارجي مقتصرا على الفاعلين الحكوميين، بل أسهمت شركات التكنولوجيا الكبرى، ومنصات التواصل الاجتماعي، والفاعلون السيبرانيون في تشكيل مسارات الصراع من خلال التحكم في تدفق المعلومات، والعمليات السيبرانية، والدعم اللوجستي الرقمي، ما يعكس نمطا من السلوك الدولي يتولد من شبكة معقدة من التفاعلات متعددة المستويات، وليس من قرارات مركزية للدول فقط (Rid, 2020, pp. 3-7).

المطلب الثاني: دلالات مقاربة التعقيد لصنع القرار والاستراتيجية الخارجية

تفضي مقاربة التعقيد في العلاقات الدولية الى إعادة صياغة عميقة لفهم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، إذ تنقل التحليل من نموذج القرار الخطي القائم على حسابات ثابتة إلى نموذج تفاعلي ديناميكي يقوم على التكيف، والتجريب، والتعلم المستمر، ففي البيئات الدولية المعقدة، لا يعمل صانع القرار ضمن فضاء معلوماتي مكتمل، بل في سياق يتسم بعدم اليقين البنيوي، وتشابك المتغيرات، وتعدد الفاعلين، ما يجعل القرار عملية تطورية (evolutionary process) أكثر منه اختيارا لحظيا بين بدائل واضحة (Simon, 1955, pp. 118-120).

وتشير أدبيات الأنظمة التكيفية المعقدة إلى أن القرار الخارجي في هذا السياق يتخذ طابع الاستجابة التكيفية بدل التخطيط الشامل المسبق، اذ تبنى السياسات عبر خطوات متتابعة صغيرة(incremental adaptation) ، يتم تعديلها وفق نتائج التفاعل والتغذية الراجعة، وهذا النمط من القرار يتوافق مع منطق "التعلم عبر التفاعل" الذي يعد سمة مركزية في الأنظمة المعقدة، اذ لا يمكن التنبؤ الكامل بمآلات القرار قبل اختباره في البيئة الفعلية (Holland, 1995, pp. 73-74).

ومن الدلالات المركزية لمقاربة التعقيد أيضا التحول من مفهوم الاستراتيجية المغلقة الى الاستراتيجية المفتوحة القابلة للتحديث، إذ لم تعد الاستراتيجية الخارجية وثيقة ثابتة طويلة الأمد، بل إطارا مرنا يعاد ضبطه باستمرار وفق تغير أنماط التفاعل الدولي، فالاستراتيجية في البيئات المعقدة تبنى على سيناريوهات متعددة، وهوامش حركة، وخيارات احتياطية، بدل المسار الواحد المحدد، وقد بين منظرو التعقيد أن التخطيط في الأنظمة غير الخطية يجب أن يكون مشهدياً او سيناريوياً واحتمالياً لا حتمياً (Waldrop, 1992, pp. 230-232).

كما تبرز دلالة مهمة تتمثل في أولوية "إدارة عدم اليقين بدل محاولة إلغائه، فمقاربة التعقيد لا تفترض إمكانية إزالة الغموض، بل تدعو إلى تطوير أدوات للتعامل معه، مثل: تنويع الخيارات، توزيع المخاطر، بناء المرونة المؤسسية، وتعزيز القدرة

على امتصاص الصدمات، ويؤكد "روبرت جيرفيس" أن الأنظمة الدولية المترابطة تنتج نتائج غير متوقعة حتى في ظل نوايا واضحة، ما يستلزم استراتيجيات قائمة على إدارة التداعيات لا التحكم الكامل بالمسارات (Jervis, 1997, pp. 597–599).

ويتجسد هذا التحول أيضا في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين في مجال التكنولوجيا المتقدمة، إذ تعتمد الولايات المتحدة على مزيج من سياسات الاحتواء التكنولوجي، وفرض القيود على سلاسل التوريد، والاستثمار في الابتكار، دون القدرة على التنبؤ الدقيق بمآلات التفاعل، ما يعكس إدارة للايقين بدلا من محاولة حسمه، في ظل بيئة تنافسية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والأمنية والتكنولوجية (Segal, 2021, pp. 45–49).

وتقود هذه المقاربة كذلك إلى إعادة تقييم دور المؤسسات البيروقراطية في صنع القرار، اذ لا تفهم بوصفها مجرد أدوات تنفيذ، بل كأنظمة تعلم وتكيّف، فالمؤسسات (ضمن منظور التعقيد) تطور أنماط سلوكها عبر الخبرة والتغذية الراجعة والتفاعل مع البيئة، ما يجعل التعلم المؤسسي عنصرًا حاسمًا في تحسين جودة القرار الخارجي بمرور الزمن (March & Olsen, 1989, pp. 41–42).

ومن النتائج التطبيقية المهمة أيضًا تعزيز "تحليل الشبكات" في فهم القرار والاستراتيجية، اذ يتم النظر إلى الدولة بوصفها عقدة ضمن شبكة علاقات متعددة المستويات، لا وحدة مستقلة، فقرارات السياسة الخارجية تتأثر بتدفقات المعلومات، وروابط التحالف، وضغوط الأسواق، والتفاعلات العابرة للحدود، ما يجعل تحليل البنية الشبكية أداة تفسيرية ضرورية في البيئات المعقدة (Cederman, 1997, pp. 158–163).

لذا تدفع مقاربة التعقيد نحو تبني "نماذج محاكاة وسيناريوهات ديناميكية" في دعم القرار الاستراتيجي، بدل الاعتماد الحصري على النماذج التنبؤية الخطية، وقد توسعت دراسات النمذجة الحاسوبية والأنظمة المعقدة في العلاقات الدولية لتقديم أدوات تحاكي التفاعل غير الخطي بين الفاعلين، وتساعد في استكشاف المسارات المحتملة بدل التنبؤ القطعي (Kavalski, 2007, pp. 447–450). وفي هذا السياق، توسع استخدام نماذج المحاكاة الحاسوبية في تحليل الأزمات الدولية، كما في دراسات الصراع في الشرق الأوسط التي اعتمدت نماذج قائمة على الوكلاء (Agent-Based Models) لمحاكاة تفاعلات الفاعلين وتطور النزاعات، حيث أظهرت هذه النماذج أن النتائج الاستراتيجية لا يمكن التنبؤ بها بشكل خطي، بل تنبثق من تفاعل قواعد بسيطة بين الوحدات، ما يعزز من أهمية أدوات التعقيد في دعم القرار الاستراتيجي (Epstein, 2006, pp. 3–7).

الخاتمة

تظهر هذه الدراسة أن التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر من حيث تسارع التغير، وتعدد الفاعلين، وتشابك المستويات، وتزايد المفاجآت الاستراتيجية، قد أضعفت القدرة التفسيرية للنماذج الخطية البنيوية والإدراكية والمؤسسية والشبكية ضمن سياق يتسم بعدم اليقين البنيوي.

وقد بين توظيف مقاربة التعقيد أن السياسة الخارجية يمكن فهمها على نحو أدق عندما ينظر إلى النظام الدولي باعتباره نظاما تكيفيا معقدا، تنتج فيه النتائج عبر التفاعل والتغذية الراجعة والانبثاق، لا عبر السببية البسيطة، وتكشف هذه المقاربة أن السلوك الدولي يتشكل من خلال عمليات تكيف مستمر، وتعلم مؤسسي، واستجابات مرنة، وأن الاستراتيجية الفاعلة لم تعد تقوم على التنبؤ الحتمي، بل على بناء المرونة، وتوسيع الخيارات، واعتماد التخطيط السيناريوي وإدارة اللايقين.

كما تبرز الدراسة أن إدماج أدوات تحليل التعقيد (مثل تحليل الشبكات، والنمذجة التكيفية، ومقاربات اللاخطية) لا يقتصر على الإثراء النظري، بل يمتد إلى تحسين القدرة التطبيقية في التقدير الاستراتيجي وصنع القرار الخارجي، عبر الانتقال من نموذج السيطرة إلى نموذج التكيف، ومن منطق الثبات إلى منطق الديناميكية.

وعليه، فإن تطوير دراسات السياسة الخارجية في المرحلة المقبلة يتطلب انفتاحا منهجيا ونظريا على مقاربات التعقيد، بوصفها إطارا تفسيريا قادرا على استيعاب سيولة الواقع الدولي وتعدد مساراته، فكلما ازداد العالم ترابطا وتعقيدا، ازدادت الحاجة إلى أدوات تحليل تعترف بهذا التعقيد بدل اختزاله.

الاستنتاجات

1. تزايد عدم اليقين البنيوي في النظام الدولي، اذ أثبتت الدراسة أن البيئة الدولية المعاصرة تتسم بدرجة مرتفعة من عدم اليقين البنيوي الناتج عن تسارع التحولات، وتداخل المستويات، وتعدد الفاعلين، وتنامي التأثيرات التكنولوجية والمعلوماتية، مما يجعل سياق صنع السياسة الخارجية أكثر سيولة وأقل قابلية للضبط الخطي.
2. محدودية النماذج التقليدية في التفسير، اذ تبين أن النماذج التقليدية في تحليل السياسة الخارجية (ولا سيما النموذج العقلاني الخطي والمقاربات البنيوية الصلبة) تعاني من قصور تفسيري واضح عند التعامل مع البيئات المركبة، لأنها تفترض انتظاما نسبيا واستقرارا سببيا لا يتوافران في الواقع الدولي الراهن.
3. ضعف القدرة التنبؤية في البيئات المعقدة، فقد أكد التحليل أن القدرة التنبؤية للنماذج الخطية تتراجع بشدة في الأزمات المركبة، اذ تؤدي التفاعلات غير الخطية والتأثيرات المتبادلة والتغذية الراجعة إلى نتائج غير متناسبة مع المدخلات، بما يحد من فاعلية أدوات التنبؤ التقليدية.
4. أفضلية مقاربة التعقيد إطارا تفسيريا، فقد أظهرت الدراسة أن مقاربة التعقيد توفر إطارا تحليليا أكثر ملاءمة لفهم سلوك الدول، لأنها تنظر إلى النظام الدولي بوصفه نظاما تكيفيا معقدا، وتفسر السلوك الخارجي باعتباره ناتج تفاعل شبكي ديناميكي لا قرارا مركزيا معزولا.
5. لا خطية القرار الخارجي، فقد توصلت الدراسة إلى أن مخرجات السياسة الخارجية لا تتبع مسارات سببية مباشرة، بل تتسم باللاخطية والانبعاث، اذ قد تقود مدخلات محدودة الى آثار استراتيجية كبيرة، أو تفشل مدخلات كبيرة في تحقيق نتائج متوقعة.
6. مركزية التكيف والتعلم المؤسسي، فقد أكدت النتائج أن التكيف المؤسسي والتعلم من الخبرة والتغذية الراجعة أصبحت عناصر حاسمة في فعالية السياسة الخارجية، وأن الدول الأكثر قدرة على التكيف الشبكي والمؤسسي تكون أقدر على إدارة اللايقين.
7. تحول مفهوم العقلانية الاستراتيجية، اذ بينت الدراسة أن العقلانية في السياسة الخارجية لم تعد تعني تعظيم المكاسب وفق حسابات ثابتة، بل تعني إدارة المخاطر، وتوسيع المرونة، وبناء خيارات متعددة، والعمل ضمن منطق الاحتمال لا اليقين.
8. الحاجة إلى تطوير أدوات التحليل الاستراتيجي، خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير أدوات تحليل السياسة الخارجية لتشمل مقاربات الشبكات، والسيناريوهات، والنمذجة التكيفية، بدل الاقتصار على النماذج الخطية، بما يعزز القدرة على الفهم والتقدير في البيئات الدولية المعقدة.

الشكر والتقدير: يرغب المؤلف بالتعبير عن تقديره لكل من زودنا بالمواد اللازمة لهذه الدراسة.

تضارب المصالح: يصرح المؤلف بانه لا يوجد تضارب في المصالح.

التمويل: يصرح المؤلف بأنه لا يملك أي مصالح مالية متضاربة أو علاقات شخصية معروفة من شأنها أن تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصادر

Alexander Wendt .(1999) .*Social theory of international politics* .Cambridge ،Cambridge ،United Kingdom: Cambridge University Press.

Allison, G. T. (1969, september). Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis. *American Political Science Review (APSR)*(3), pp. 690-694. doi:DOI: 10.2307/1954423

Boin, A., Lodge, M., & Luesink, M. (2020, July). Learning from the COVID-19 crisis: An initial analysis. *Policy Design and Practice*(3), pp. 964-966. doi:https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/25741292.2020.1823670

Cederman, L. E. (1997). *Emergent actors in world politics: How states and nations develop and dissolve.* Princeton, New Jersey, USA: Princeton University Press.

Epstein, J. M. (2006). *Generative social science: Studies in agent-based computational modeling.* Princeton, New Jersey, USA: Princeton University Press.

Holland, J. H. (1995). *Hidden order: How adaptation builds complexity.* Reading, Massachusetts, USA: Addison-Wesley Publishing Company.

Horowitz, M. C. (2018, 5). Artificial intelligence, international competition, and the balance of power. *Texas National Security Review*(3), pp. 41-43. doi:https://doi.org/10.26153/tsw/865

Jervis, R. (1997, September 15). Complexity and the analysis of political and social life. *Political Science Quarterly*(4), pp. 569-571. doi:https://doi.org/10.2307/2657692

Kavalski, E. (2007, September). The fifth debate and the emergence of complex international relations theory: Notes on the application of complexity theory to the study of international life. *Cambridge Review of International Affairs*(3), pp. 435-437. doi:https://doi.org/10.1080/09557570701574154

Keohane, R. O., & Martin, L. L. (1995, summer). The promise of institutionalist theory. *International Security*(1). doi:https://doi.org/10.2307/2539214

Legro, J. W., & Moravcsik, A. (1999, fall). Is anybody still a realist? *International Security*(2), pp. 12-15. Retrieved from https://www.princeton.edu/~amoravcs/library/anybody.pdf

March, J. G., & Olsen, J. P. (1989). *Rediscovering institutions: The organizational basis of politics.* New York, New York, USA: The Free Press (Simon & Schuster).

Moravcsik, A. (1997, Autumn). Taking preferences seriously: A liberal theory of international politics. *International Organization*(4), pp. 518-520. doi:https://doi.org/10.1162/002081897550447

Nye, Jr, J. S. (2017, 1 1). Deterrence and dissuasion in cyberspace. *International Security*(3), pp. 44-71. doi:https://doi.org/10.1162/ISEC_a_00266

Rid, T. (2020). *Active measures: The secret history of disinformation and political warfare.* New York, New York, USA: Farrar, Straus and Giroux.

Rosenau, J. N. (1990). *Turbulence in world politics: A theory of change and continuity* (Vol. 1). Princeton, New Jersey, USA: Princeton University Press.

Segal, A. (2021). *The hacked world order: How nations fight, trade, maneuver, and manipulate in the digital age.* New York, New York, USA: PublicAffairs (Hachette Book Group).

Simon, H. A. (1955, Feberuary 1). A Behavioral Model of Rational Choice. *The Quarterly Journal of Economics*(1), pp. 99-104; 114-118. doi:DOI: 10.2307/1884852

Tetlock, P. E. (1994, Septembe). Cognitive biases and organizational correctives: Do Both Disease and Cure Depend on the Political Beholder? *Administrative Science Quarterly*(3), pp. 381-383. doi:https://doi.org/10.2307/2393292

Waldrop, M. M. (1992). *Complexity: The emerging science at the edge of order and chaos.* New York, New York, USA: Simon & Schuster.

Waltz, K. N. (1988, spring). The origins of war in neorealist theory. *Journal of Interdisciplinary History*(4). doi:https://doi.org/10.2307/204817